

# إشراك النازحين داخلياً في عملية السلام في دارفور

ديفيد لانز

السياسي على مخيمات النازحين داخلياً كنتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة السودانية وحركات التمرد لكسب التأييد لها وتأمين المزايا العسكرية.

إن قضية تحقيق مشاركة النازحين داخلياً في عملية السلام في دارفور ليست بالهدف المثالي بعيد المنال كما أنها ليست جزءاً من برنامج عمل للناشطين. ذلك أن هذه العملية تقوم على الإدراك العملي البراجماتي - والدروس المستفادة من اتفاق سلام دارفور- بأن السلام المستدام لا يتحقق إلا إذا تم توفير حلول واقعية وملموسة لمشكلة النازحين. ذلك أن لدى هؤلاء النازحين احتياجات ينبغي تلبيتها وإشباعها كما ينبغي أن يتسخ لديهم الشعور بأنهم يشاركون مشاركة فعالة. ويبدو أن المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى دارفور، يان إلياسون، ونظيره من الإتحاد الأفريقي، وهو الدبلوماسي التنزاني سالم أحمد سالم، قد تفهما ذلك. ففي بداية محاولتهما لإعادة إطلاق عملية السلام بعد مباحثات أبوجا، بذل إلياسون وسالم جهوداً مدروسة من أجل الوصول للنازحين داخلياً؛ فقاما بزيارة المخيمات وعقدوا مباحثات مع ممثلي النازحين داخلياً من أجل استيعاب مطالبهم ومصالحهم بشكل أعمق. ويبدو هناك الآن أن ثمة إجماع على مبدأ حاجة النازحين داخلياً لأن يكونوا جزءاً من عملية السلام من خلال مشاركتهم فيها. بيد أن الصعوبة الحقيقية تتمثل في معرفة كيفية تحقيق هذه المشاركة.

## الدبلوماسية متعددة المسارات

تتألف عمليات السلام من عدد من الأطراف و 'المسارات' المتنوعة. وتشير دبلوماسية المسار الأول إلى المباحثات الرسمية بين الأطراف المتصارعة؛ أما المسار الثاني فيتضمن التفاعل غير الرسمي بين الأطراف المؤثرة من المجتمع المدني؛ أما المسار الثالث فيغطي مبادرات حل النزاعات النابعة من القاعدة الشعبية . ويتمثل التحدي القائم في دارفور وفي غيرها من الأماكن في تجميع المسارات المختلفة وضمان التكامل فيها بينها.

وبعد فشل مباحثات السلام في أواخر أكتوبر ٢٠٠٧ في مدينة سرت الليبية، يواجه إلياسون وسالم الآن تحدياً يتمثل في وضع نهج متعدد المسارات يلبى احتياجات النازحين داخلياً دون الإضرار في الوقت ذاته بعملية السلام. وعلى ضوء ذلك، تبدو منطقية الرغبة في إعطاء النازحين داخلياً مقعد على طاولة المفاوضات. ورغم ذلك، وكما أشار دونالد شتاينبرج، نائب رئيسي الفريق الدولي المعني بالأزمات: "قد تظهر مناسبات يكون من الحكمة فيها إشراك الأطراف المسلحة الرئيسية في المراحل الابتدائية لمفاوضات السلام، طالما كان واضحاً أن أصوات الأطراف الرئيسية الأخرى - ومن بينهم ممثلي النازحين داخلياً- سوف تلقى أذاناً صاغية لها ويتم الاهتمام بها".

وفي دارفور، يطرح الضم الرسمي للنازحين داخلياً في محادثات السلام الرسمية مشكلتين رئيسيتين. فنتيجة لنقص خبرة ممثلي النازحين داخلياً، قد يتم استغلالهم للعمل عكس مصالحهم. كما قد يتم استغلالهم كوكلاء في صراع القوى بين الحكومة وحركات التمرد، ليقفوا في النهاية عاجزين عن الدفاع المستقل عن مصالح من يمثلونهم. ويتسم مجتمع النازحين داخلياً، والذي يشكل عالماً مصغراً داخل مجتمع دارفور، بالتعددية الشديدة في طوائفه - حيث يتألف من طوائف منقسمة إقليمياً وسياسياً وقيلياً؛ ومن ثم فإن اختيار عدد صغير منهم لتمثيل النازحين داخلياً في محادثات السلام قد يؤدي لتفاقم الأوضاع.

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى وجود ما يقارب ٢.٤ مليون نازح داخلي في دارفور- أي ما يزيد عن نسبة الثلث من إجمالي التعداد السكاني هناك. ولا يمكن بالتالي تحقيق أي عملية سلام حقيقية بدون ضمان مشاركتهم بشكل جدي في مفاوضات السلام. ولا شك أن منح النازحين داخلياً مقعداً رسمياً في مباحثات السلام الرسمية ليس بالبساطة التي نتصورها. بيد أن ثمة وسائل أخرى لضمان مشاركتهم.

كان قد تم إشراك النازحين داخلياً بشكل هامشي فقط في المفاوضات المطولة التي أجريت في العاصمة النيجيرية أبوجا، والتي انتهت بعد سبع جولات من المباحثات بعقد اتفاق سلام دارفور (DPA) في مايو ٢٠٠٦. بيد أن هذا الاتفاق لم يدخل أبداً حيز التنفيذ ويبدو أنه قد زاد الأوضاع سوءاً. فقد اعترت مباحثات أبوجا عيوب وثغرات عميقة، وتشكل مثال صارخاً على كيفية عدم النجاح في الإعداد لمفاوضات السلام. كما قام فريق الوساطة التابع للإتحاد الأفريقي بصياغة النص النهائي للاتفاقية بالكامل بشكل مسبق لكن لم تتوفر النسخة العربية منه للأطراف المعنية إلا قبل عدة أيام من انتهاء المهلة غير الواقعية التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن أجل إنهاء الأمر، طار ممثلون رفيعو المستوى من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى أبوجا من أجل لي أذرع الأطراف المعنية الذين لم تُتح لهم الفرصة لصياغة الاتفاقية أو الحصول على مشاورات من مجتمعاتهم. وفي النهاية، وقعت الحكومة السودانية و ميني ميناوي (وهو زعيم إحدى فصائل حركة/جيش التحرير السوداني SLA/M- وهي واحدة من الجماعات المتمردة الرئيسية المنخرطة في صراع مع الحكومة) بينما رفض التوقيع عليها كل من عبد الواحد، وهو منافس ميناوي والزعيم الأصلي لحركة/جيش تحرير السودان، و خليل إبراهيم، زعيم حركة العدل والمساواة.

ولم تكن محادثات أبوجا شاملة، فرغم حضور عدد من جمعيات المجتمع المدني، إلا أن شكوكاً عديدة انتابت قضية درجة الاستقلالية والتمثيل المجتمعي التي تتمتع بها هذه الجمعيات. كما لم يكن قد تم إعلام النازحين داخلياً في دارفور بمجريات الأمور أو استشارتهم فيها. وخلال بضعة أيام من التوقيع، اندلعت تظاهرات كبيرة وعنيفة أحياناً في المخيمات المنتشرة في أنحاء دارفور تناهض اتفاق السلام الموقع. وقد شكوا النازحون داخلياً من أن الاتفاق لم يعالج بشكل كاف مخاوفهم الأمنية كما لم يوفر التعويض الكافي لمن فقدوا منازلهم وأراضيهم أثناء أحداث الصراع. وربما شجعت هذه الاحتجاجات عبد الواحد ومؤيديه من بين الفور - وهم أكبر الفئات غير العربية في دارفور. ورغم ذلك، فقد كان واضحاً أن جميع النازحين داخلياً - وبغض النظر عن أصولهم القبلية- قد شعروا أن اتفاق سلام دارفور لم يعالج مشاكلهم، كما شعروا بالغضب لاستبعادهم من المباحثات.

ويُلقي هذا الإحباط من جانبهم الضوء على التوصية الرئيسية التي تضمنها أحد أحدث التقارير الصادرة عن مشروع بروكينغز- بيرن عن النزوح الداخلي. ويتطرق التقرير، والمعنون 'تناول مشكلة النزوح الداخلي في عمليات السلام'، لمعالجة قضية عامة هي إشراك النازحين داخلياً في عمليات السلام. وثمة ثلاث أسباب رئيسية تفسر الأهمية الحيوية لهذا الموضوع في دارفور؛ وهي النطاق الهائل للنزوح والأهمية المحورية لاسترداد الأراضي المعتصبة في الصراع وتحقيق الحلول طويلة الأمد وإضفاء الطابع

## خاتمة

المنظم الرئيسي لها لم يتم الاستقرار عليها بعد. فما بهم في هذا الصدد هو أن يتحقق تكامل مبادرات المسار الثاني مع المفاوضات الرسمية وأن يكون المشاركون فيها ممثلين حقاً للشرائح المتنمين إليها ويتمتعون بأكثر قدر ممكن من الاستقلالية. كذلك فمن المهم أيضاً ضمان السلامة والأمن الشخصي لهؤلاء.

ينبغي على كل من إلياسون وسالم إشراك النازحين داخلياً بصفة دورية ومتكررة بقدر الإمكان في أي مساعي رامية لبناء أي محادثات سلام فعلية. ويتطلب ذلك الأمر من الوسطاء من الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي الذهاب إلى مخيمات النازحين والتفاعل مع كبار هذه المخيمات وإطلاعهم على أحدث المستجدات والتطورات على صعيد المحادثات رفيعة المستوى وضمان مشاركتهم فيها. وغني عن القول أهمية تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات بشكل منتظم إذا ما عقدت مباحثات السلام خارج دارفور، وإلا فسوف يكون من السهل حينها على زعماء المتمردين الانتهازيين انتهاء الفرصة لنشر المعلومات الخاطئة وتعبئة النازحين داخلياً ضد هذه المباحثات. كذلك من المهم عدم الإغراق في وضع أي توقعات وردية غير واقعية لما يمكن أن تحققه مفاوضات السلام. وإلا ستفقد كل من الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي مصداقيتهما بين النازحين داخلياً على المدى البعيد.

وإذا حدث أن تم التوصل لصفقة سلام، فعلى الأرجح أن تتحدد التفاصيل الخاصة بالتنفيذ من قبل مجموعة من اللجان الإشرافية والتي سوف تركز على دعاوى الملكية والتعويض ونزع السلاح ومشروعات إعادة الإعمار. ولهذه المسائل أهميتها المباشرة لدى للنازحين داخلياً والمجتمع المدني في دارفور وينبغي أن يتم إعطاهم سلطات حقيقية في صناعة القرارات الخاصة بهذا الشأن.

وأحد البدائل المتاحة لتوجيه مشاركة المسار الأول هو إرساء منتدى مواز من المجتمع المدني للنازحين داخلياً وغيرهم من جماعات المجتمع المدني الأخرى. بحيث يستطيع هذا المنتدى - والفرق العاملة التي يتألف منها - أن يعمل إلى جوار المفاوضات الرسمية، وشريطة أن يتم توضيح مدى قوته في صناعة القرار وقدرته على التنسيق مع مباحثات المسار الأول. ومن شأن هذا المنتدى المدني الموازي أن يعزز من شرعية مباحثات السلام ويتيح قدراً قيماً من المعلومات المهمة ويحدد مساراتها بعيداً عن الأهواء الشخصية، بحيث يمنع القائلون عليها من إبرام موثيق غير مكتملة وغير مستدامة بين النخب المتحاربة. وتظل عملية اختيار ممثلي النازحين داخلياً والمجتمع المدني منطوية على إشكالية، بيد أنه من الواجب - وبالأخذ في الاعتبار قدرة المنتدى الموازي على استيعاب عدد كبير نسبياً من المندوبين - على فريق الوساطة المشترك بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يكون قادراً على إدارتها والتصدي لها.

ولا يمكن إغفال الأهمية الكبيرة لمبادرات المسار الثاني، والتي ينبغي أن تتضمن النازحين داخلياً إلى جوار المسؤولين الحكوميين المحليين الآخرين وزعماء القبائل والأكاديميين وشركاء المنظمات الإنسانية السودانية والدولية وممثلي الجماعات الشبابية والنسائية، وحيث يتسنى فيها لهذه الأطراف عقد اجتماعات بصفة دورية لتبادل الآراء وبناء الثقة. وبإمكان هذه الأطراف مساعدة الوسطاء رفيعي المستوى على تحقيق الدعم الشعبي لمباحثات السلام. وكان قسم الشؤون المدنية من بعثة الأمم المتحدة في السودان قد اقترح أن تعقد اجتماعات المسار الثاني بشكل منفصل للنازحين داخلياً وزعماء القبائل وغيرهم من جماعات المجتمع المدني في كل من العواصم الإقليمية الثلاث لدارفور - وهي الفاشر والجنينة و نيالا، بيد أن التشكيل الدقيق لهذه الاجتماعات بالإضافة إلى ماهية

تظل إمكانية التوصل لعقد صفقة سلام على المدى القريب أمراً تكتنفه الكثير من الشكوك. فحركات التمرد يضربها التشرذم والحكومة السودانية ترفض إعادة التفاوض بشأن اتفاق سلام دارفور والمجتمع الدولي يناضل لتبني موقف مشترك. ورغم ذلك، فليس ثمة بديل للتفاوض. ولن تتحقق على الأرجح أي أشكال من التدخل العسكري مثلما حدث في كوسوفو، وهو ما يطلبه المدافعون عن قضية دارفور، وحتى ولو تم ذلك، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الأوضاع سوءاً على المدى الطويل. ينبغي أن يأتي السلام المستدام في دارفور محصلة لعملية سياسية مشروعة، وتقوم على تسوية تأخذ في اعتبارها احتياجات جميع الأطراف، خاصة النازحين داخلياً. ويبدو أن الوسطاء من الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي قد تعلموا من فشل اتفاق سلام دارفور، كما أن جهودهم من أجل الوصول إلى تجمعات النازحين داخلياً والاستماع إليهم تبعث على التفاؤل. ورغم ذلك، فإن ثمة حاجة لتوسيع مشاركة النازحين داخلياً والاعتراف بهم كطرف رئيسي في عملية السلام، وإلا فسوف تضيع فرص تحقيقه.

ديفيد لانز (david.lanz@swisspeace.ch) كان باحثاً مرافقاً لبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) ويعمل حالياً لصالح منظمة السلام السويسرية (swisspeace) في بيرن في سويسرا (www.swisspeace.ch). وقد كتب هذا المقال بصفته الشخصية ولا تعكس آراءه بالضرورة آراء بعثة الأمم المتحدة في السودان ولا منظمة السلام السويسرية.

www.unmis.org/english/dpa.htm ١  
www.brookings.edu/reports/2007/09/peaceprocesses.aspx ٢  
٣ دونالد شتاينبرغ، 'مقعد على طاولة المفاوضات: دور النازحين في محادثات السلام وعملية بناء السلام'

www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5263&l=1



نازحون داخلياً في دارفور